

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦٨ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ باعتبار مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية من أعمال المنفعة العامة والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة العروبة الابتدائية المشتركة ، بالرقم التعريفى (٢٣٠٦٠٥٨) ، والكائنة بالملك (٢٨) تنظيم ، شارع عطا الله على حسن (النادى الرياضى سابقًا) - بندر الفيوم - محافظة الفيوم ، بمساحة مقدارها (٩٣ ، ٠٦ ، ٢١٠) تقريباً بعد التنظيم .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومباني العقار المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعه ومساحته وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطى والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٩ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال ممدولى

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

الموضوع :

بشأن نزاع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة العروبة الابتدائية المشتركة ،
بالرقم التعريفى (٢٣٠٦٠٥٨) بمحافظة الفيوم .

العرض :

١ - بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٢ طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم اتخاذ إجراءات
صفة النفع العام للعقار الذى تشغله مدرسة العروبة الابتدائية المشتركة بمحافظة الفيوم ؛
إذ إنها فى حاجة شديدة إليها ؛ لصالح العملية التعليمية، ولوجود كثافة طلابية مرتفعة ،
ولا يوجد بديل للعقار ، ولا يمكن الاستغناء عنه .

٢ - المدرسة مؤجرة، وتستخدم فى العملية التعليمية ، ومساحتها الإجمالية : قبل
التنظيم (٥٤ ، ١٣ ، ٢٠١٣م) ، وبعد التنظيم (٩٣ ، ٦ ، ٢٠١٠م) ، وهى كائنة فى الملك (٢٨)
تنظيم شارع عطا الله على حسن (النادى الرياضى سابقاً) - بندر الفيوم - محافظة الفيوم ،
وتتبع إدارة شرق الفيوم التعليمية .

٣ - تم سداد قيمة التعويض المبدئى ، وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزاع الملكية،
وهى مديرية المساحة بمحافظة الفيوم ، بمبلغ قدره (١ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) جنيه مصرى (فقط مليون
جنيه مصرى لا غير) ، بموجب أمر الدفع الإلكترونى ، رقم (١٢٩٩٠ ، ٦ ، ٠٨٨٥٢٢ ، GP) ،
بتاريخ ١٥/٦/٢٠٢٢

٤ - الموقف القانونى :

الهيئة ليست طرفاً فى الدعوى المقامة برقم ٢٠٣ لسنة (٢٠٢٠م.ك حكومة - الفيوم) ،
حيث صدر الحكم بجلسة ٣٠/١٢/٢٠٢٠ ، بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ فى ١/٤/١٩٧٥ ،
وإخلاء عين النزاع ، وتسليمها للمدعين ، خالية من الشواغل والأشخاص .

تم الاستئناف من جانب هيئة قضايا الدولة برقم ٨٧ لسنة (٥٧ ق.م الفسيوم) وصادر الحكم بجلسة ٢٠٢٢/٢/٩ بقبول الاستئناف شكلاً ، ورفض الاستئناف ، وتأييد الحكم المستأنف .

٥ - تمت مخاطبة السيد محافظ الفيوم بكتابنا رقم (٦٤٦٧) ، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ - بموجب كتاب مديرية التربية والتعليم بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ ، بالاحتياج الشديد للمدرسة ، وأنه لا يوجد بديل للعقار ، ولا يمكن الاستغناء عنه - لاستصدار قرار استيلاء مؤقت ، تنفيذاً لنص الفقرة الأولى من المادة (١٥) من قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ ، وهي كما يلي : "للمحافظ المختص - بناءً على طلب الجهة المختصة في حالة حصول غرق ، أو قطع جسر ، أو تفشى وباء وسائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة - أن يأمر بالاستيلاء - مؤقتاً - على العقارات اللازمة ...".

٦ - تبلغ مساحة العقار الذي تشغله المدرسة المذكورة قبل التنظيم (٥٤ ، ١٣ ، ٢١٠) ،

ويعد التنظيم (٩٣ ، ٦ ، ٢١٠) تقريباً ، وحدوده كما يلي :

الحد البحري : شارع الجيش بعرض (٨م) + جار سكني .

الحد الشرقي : شارع عطا الله على حسن ، بعرض (١٠م) .

الحد القبلي : شارع النصر ، بعرض (٨م) .

الحد الغربي : شارع أحمد بك شوقي ، بعرض (٢٥م) + جار سكني .

مع وجود شطفة بين الواجهتين : (الشرقية ، والقبلية) ، بطول (٤م) ، (جزء مستقطع

من المدرسة بالتنظيم) ، وشطفة بين الواجهتين : (القبلية ، الغربية) ، بطول (٢م) ،

(خط تنظيم قائم بالطبيعة) .

والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين ، طبقاً للكشف المرفق .

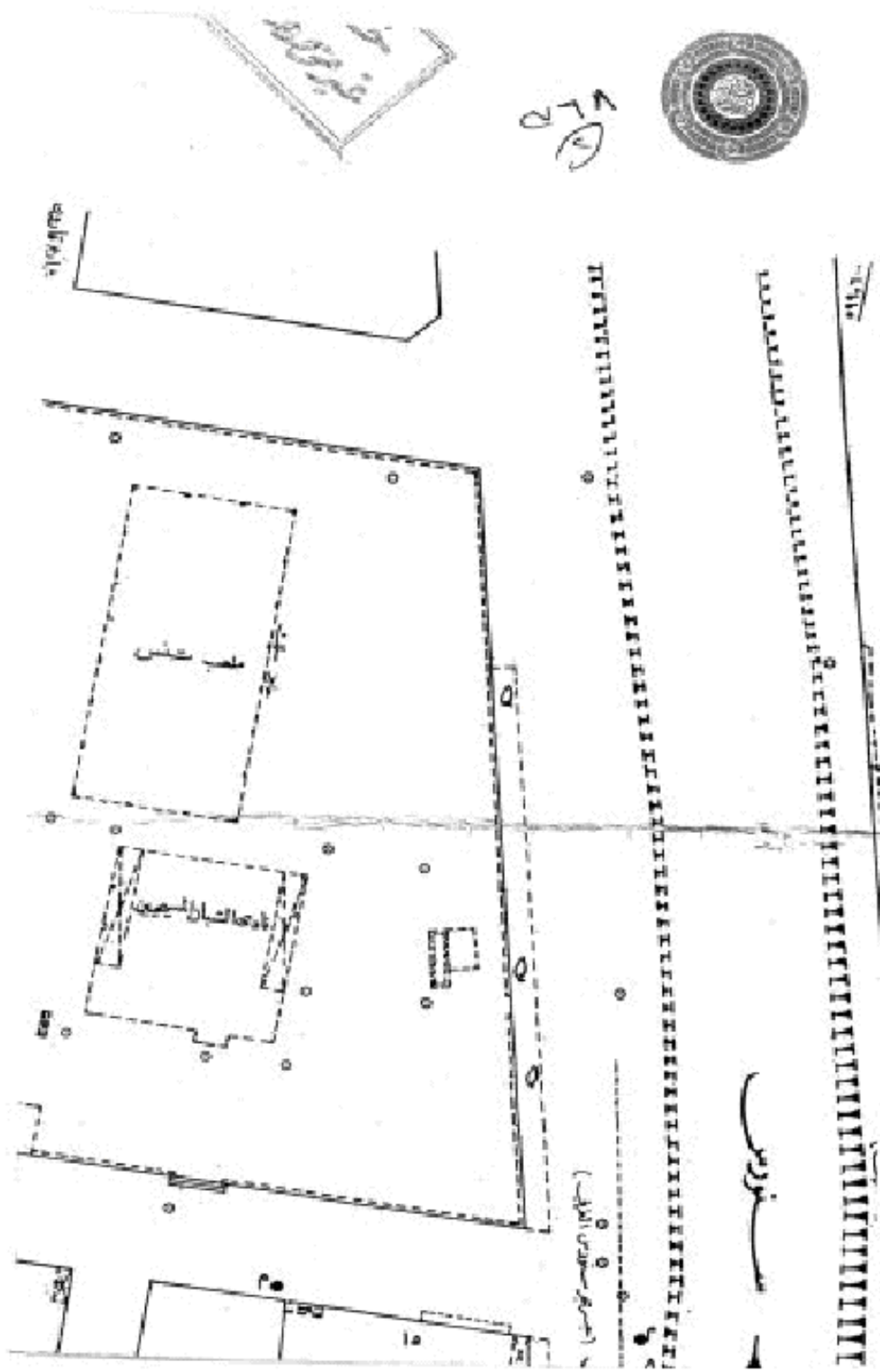
الرائ:

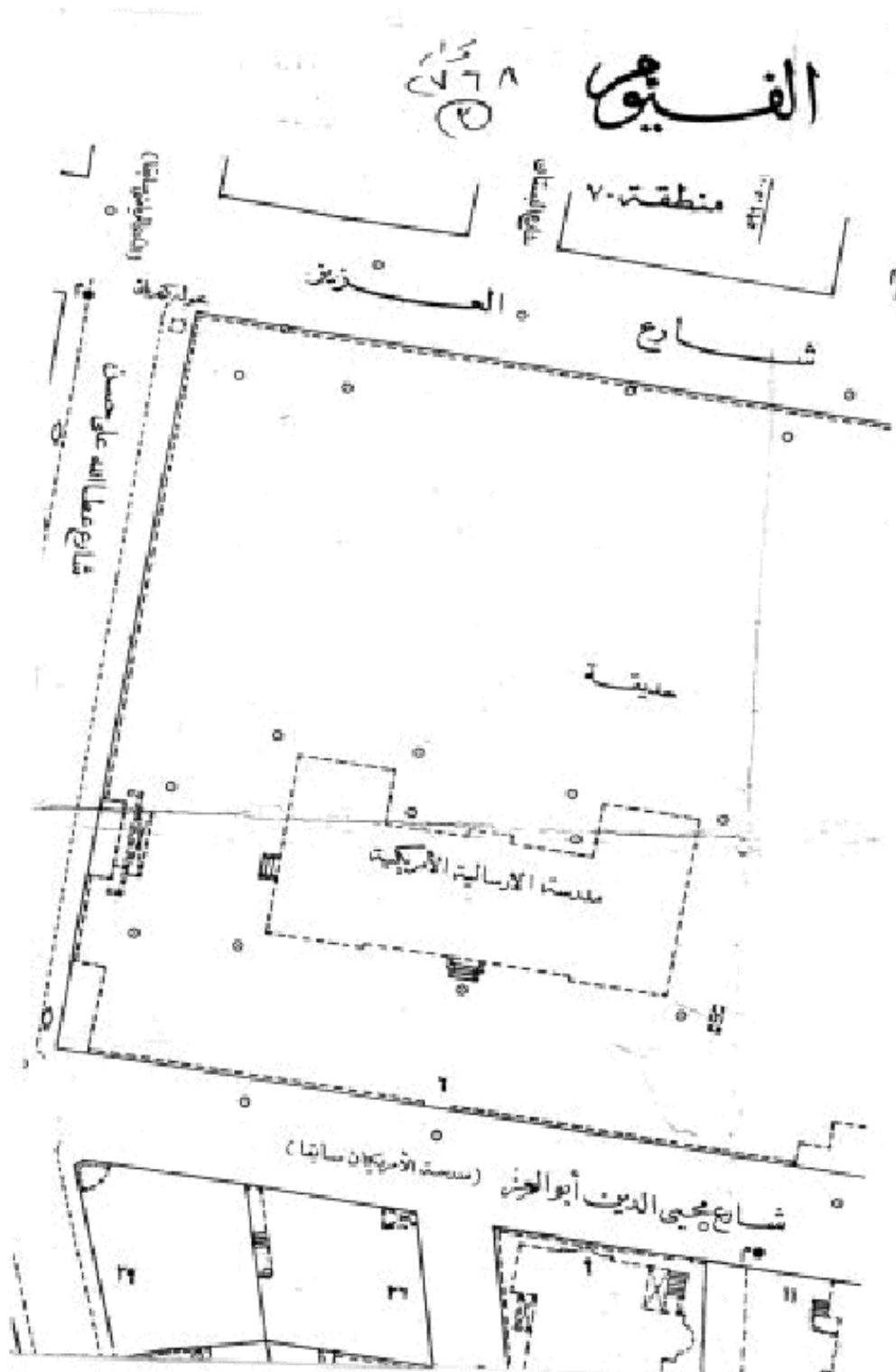
وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١، والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١، والذي نص في مادته الأولى على أنه: "تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية، وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠، بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة"، ونظراً للحاجة الماسة للعقار الذي تشغله المدرسة المذكورة؛ إذ إنه يقع في نطاق جغرافي ذي كثافة سكانية مرتفعة. لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر، والتفضل بالموافقة على استصدار القرار المرفق؛ للأسباب المبينة عليه.

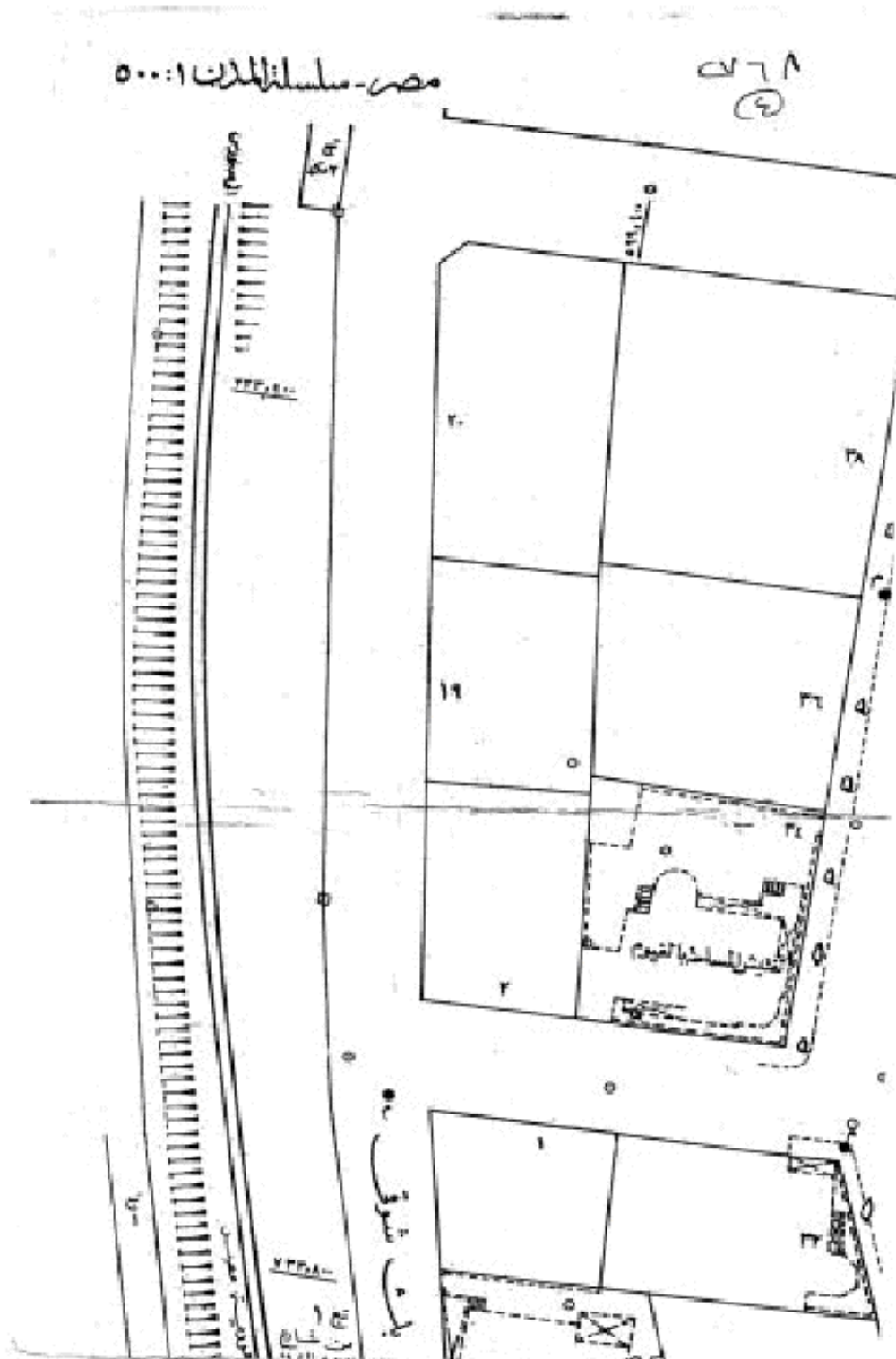
والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

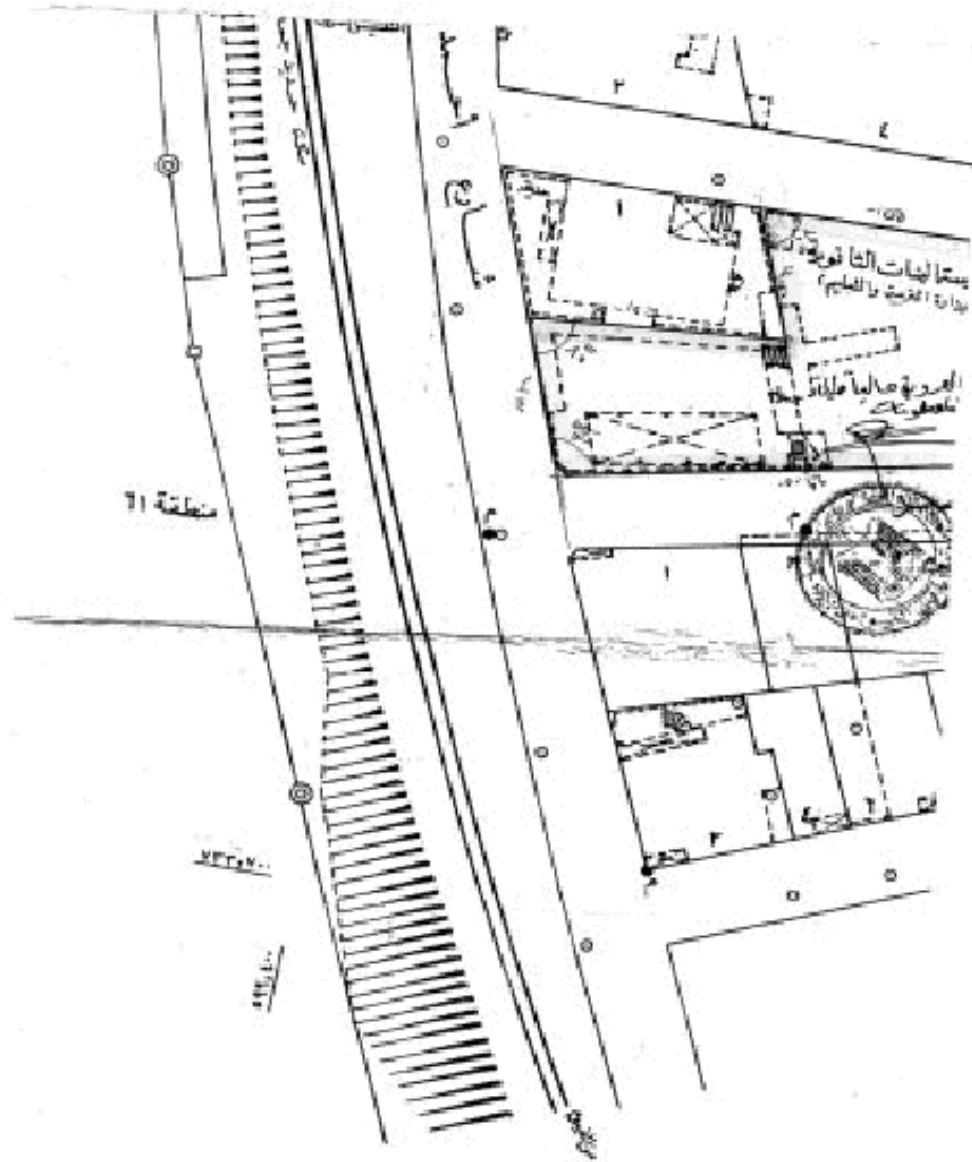
وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

د طارق شوقي









٥٧٨
 ١

مخطط ١٩٥٦

..... حـة مـاـحـية	===== سور حـة مـاـحـية	●
----- لـاـسـلـة مـتـمـرـة مـلـكـية	----- سور حـة مـتـمـرـة مـلـكـية	○
----- دـاـئـرـة مـتـمـرـة مـلـكـية	===== سور حـة مـتـمـرـة مـلـكـية	■